

مسلسل الترهيب متواصل:

السجن 21 عاماً لمتهمين بـ «تأسيس جمعية»!

الأمر الذي يضعف - بحسب المنظمة - من مصداقية «دعوى التجسس».

على خط مواز، وقعت عشر منظمات حقوقية تتخذ من بريطانيا مقراً لها عريضة تطالب رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، بالامتناع عن استقبال ولي العهد السعودي الذي يعتزم زيارة لندن نهاية الشهر الحالي أو أوائل شباط/فبراير المقبل. وتوجه ممثلو تلك المنظمات بعريضتهم، أول من أمس، إلى مقر الحكومة البريطانية، حيث نظموا وقفة احتجاجية دعوا خلال إلى إلغاء

زيارة محمد بن سلمان «المسؤول عن أكبر كارثة إنسانية في العالم» في إشارة إلى العدوان السعودي المستمر على اليمن. واعتبر الموقعون على العريضة أن «زيارة ابن سلمان تلحق بالبلاد والمواطنين العار نظراً للجرائم الخطيرة التي ارتكبتها في اليمن»، مذكرين أيضاً بـ«السجل الخطير للمملكة السعودية في مجال حقوق الإنسان، وقمع حرية الرأي والتعبير، إضافة إلى استمرار عقوبة الإعدام، حيث نفذت العام الماضي أحكام الإعدام بحق 100 شخص»، لافتين كذلك إلى أن للسعودية «دوراً في دعم حكومة البحرين التي تقمع وتعتقل النشطاء والمعارضين، إضافة إلى قيام المملكة مع الإمارات والبحرين ومصر بفرض حصار على الشعب القطري، منذ يونيو/حزيران الماضي، أدى إلى انتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين في قطر ودول الخليج». يُذكر أن مجموعة «أوقفوا بيع السلاح» كانت طالبت الحكومة البريطانية، منتصف الشهر الجاري، بوقف تصدير الأسلحة إلى السعودية ودول «التحالف العربي» على خلفية الانتهاكات المرتكبة في اليمن. ووفقاً لتقرير صادر عن المجموعة، فإن لندن لا تزال تواصل مدّ الرياض بالسلاح والذخيرة، على الرغم من أن القانون البريطاني يحظر إبرام عقود من هذا النوع مع الدول المنتهكة لحقوق المدنيين. (الأخبار)

«أمستي»: القيادة الجديدة عازمة على إسكات النشاط

انفرادية، قبل عرضهم على المحكمة، مفيداً بأن من بين أساليب التعذيب التي تعرض لها المعتقلون حرمانهم من النوم، وضربهم ضرباً مبرحاً، وتهديدهم بسجن أفراد من أسرهم أو منعهم من الالتقاء بهم. وبينت المنظمة أن التهم الموجهة إلى المحكوم عليهم (نشر التشيع، التوقيع على بيان «إدانة سفك الدماء» عام 2012، تخزين مواد تنتقد سياسات الحكومة في التعامل مع المتظاهرين...) لا تندرج ضمن الجرائم التي يقرها القانون الدولي،

اتهمت العريضة محمد بن سلمان بالمسؤولية عن أسوأ كارثة إنسانية في العالم، (أ ف ب)



بالناشطين في السجن، ووضعها على قدم المساواة مع المتهمين بالانتماء إلى «تنظيمات إرهابية» من قبيل «القاعدة» و«داعش». وعلى الرغم من الدعوات التي تعالت مذاك إلى الإفراج عن العتبيبي والعتاوي كونه لا مبرر للاستمرار في اعتقالهما، إلا أن السلطات أصرت على «تغليظ» حكمهما بحقهما.

ويأتي بيان «العفو الدولية» بعد قرابة أربعة أيام من صدور تقرير عن «المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان» حذر من أن 13 معتقلاً يواجهون حكم الإعدام بتهمة «التجسس لصالح إيران». ولفتت المنظمة إلى أن الحكم الذي صادقت عليه المحكمة العليا السعودية استند إلى اعترافات «انتهزت تحت التعذيب»، مضيفة أن المعتقلين حُرّموا من الاستعانة بمحام، بعدما أجبر محاميهم الموكل، طه الحاجي، على طلب اللجوء إلى ألمانيا بفعل تعرضه للملاحقة الأمنية من قبل السلطات. وأوضح التقرير أن عدداً من المتهمين قضوا 3 سنوات خلف القضبان، بينها 3 أشهر داخل زنازين

أمس، أن المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض حكمت، الخميس، على الناشطين في مجال حقوق الإنسان، محمد العتبيبي وعبد الله العطاوي، بالسجن 14 عاماً للأول و7 أعوام للأخير. وأشارت المنظمة إلى أن العتبيبي والعتاوي اتُهما بـ«تأسيس جمعية قبل الحصول على ترخيص، ونشر الفوضى، وتحريض الرأي العام، ونشر تصريحات مضرة بالمملكة». ووصفت مديرة المنظمة في الشرق الأوسط، سماح حديد، في بيان، الحكم على العتبيبي والعتاوي «للذين ما كان ينبغي أن يحاكموا في المقام الأول» بـ«القاسي»، معتبرة أن ذلك «يؤكد مخاوفنا من أن القيادة الجديدة لمحمد بن سلمان عازمة على إسكات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة».

تعرض الناشط محمد العتبيبي للتوقيف، لأول مرة، في شهر كانون الأول/يناير من العام 2009، بتهمة محاولة الشروع في تنفيذ احتجاج. عملية ظل يتنقل على إثرها بين السجون قرابة 3 سنوات و7 أشهر، قبل أن يُطلق سراحه في الـ11 من شهر حزيران/يونيو من العام 2012 مع منعه من السفر مدة خمس سنوات. وبعد انقضاء تلك المدة، غادر العتبيبي السعودية إلى قطر في آذار/مارس 2017 حيث تمكن من الحصول على حق اللجوء السياسي في النرويج، إلا أن السلطات القطرية سرعان ما بادرت في تسليمه إلى الرياض في شهر أيار/مايو من العام نفسه ليتم اعتقاله هناك.

والجمعية التي يُتهم العتبيبي بتأسيسها من دون ترخيص بالاشتراك مع عبد الله فيصل العطاوي - الذي مثل لأول مرة أمام المحكمة المتخصصة في «قضايا الإرهاب» في تشرين الأول/أكتوبر 2016 - هي «جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان» التي أوقفت السلطات نشاطها في شهر أيلول/سبتمبر 2013، مع تعهداً بعدم محاكمة مؤسسيها أو ملاحقتهم أمنياً. غير أن تلك التعهدات لم تحل دون الزج

حذرت منظمة «العفو الدولية» من أن القيادة الجديدة في السعودية، والتي يتصدرها ولي العهد محمد بن سلمان، عازمة على «إسكات» النشطاء الحقوقيين. عبر استمرارها في محاكمة «من لا يجب أن يحاكموا أصلاً». جاء ذلك بعد يوم واحد من تقدم عشر منظمات حقوقية في بريطانيا بعريضة إلى رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، تطالبها بالامتناع عن استقبال ابن سلمان «المسؤول عن أكبر كارثة» في اليمن

تكتفت، خلال الأيام القليلة الماضية، شهادات المنظمات الدولية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، لتتوج يوم أمس بتأكيد منظمة العفو الدولية أن القيادة الجديدة في المملكة «عازمة على إسكات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة». يأتي ذلك في وقت تصعد فيه منظمات حقوقية تتخذ من العاصمة البريطانية مقراً لها ضغوطها على الحكومة بهدف دفع الأخيرة إلى عدم استقبال ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، المتوقعة زيارته إلى المملكة المتحدة أواخر هذا الشهر أو مطلع الشهر المقبل، أو على الأقل توجيه انتقادات صريحة إليه، والامتناع عن اتخاذ خطوات تُعد بمثابة تشجيع له على المضي في سياساته. وأكدت منظمة العفو الدولية (أمستي)،

تقرير

السعودية تمول برنامج تجسس جوي للمغرب بتكنولوجيا إسرائيلية

والشطن - محمد دليم

تشارك السعودية، في سياق سياستها للتطبيع مع العدو الإسرائيلي، في تمويل برنامج مغربي لشراء أربع طائرات استخبارات وتنصت واستطلاع من الولايات المتحدة باستخدام التكنولوجيا الإسرائيلية. وذكرت نشرة «انتليجينس أون لاين» أن الرباط تعمل على وضع اللمسات الأخيرة للصفقة التي يرجح أن تجهز فيها شركة صناعة الأسلحة الأميركية «رايثيون» الطائرات الأربع، فيما ستكون شركة «إلتا سيستمز» الإسرائيلية متعاقدة في المشروع بصورة غير ظاهرة. والأخيرة مجموعة تابعة لـ«شركة إسرائيل للصناعات الفضائية»، وقد اختارتها حكومة الرئيس دونالد ترامب للمشاركة في بناء الجدار على الحدود الأميركية - المكسيكية.

ومن مهمات «إلتا سيستمز» دمج المعدات الهجومية على متن الطائرات التي ستزود بمعدات إشارات استخباراتية لجمع المعلومات من طريق اعتراض الإشارات، سواء الاتصالات بين الناس أو عبر معدات الاستخبارات الإلكترونية التي لا تستخدم مباشرة في الاتصالات، وذلك بهدف التفوق على دفاعات العدو الجوية المضادة، ولضمان المضي في

الصفقة، فإن الولايات المتحدة، التي تدعم المغرب على نحو متزايد، مستعدة للموافقة على نقل تكنولوجيا الاستخبارات والتنصت والاستطلاع.



التي هي أحدث من التكنولوجيا التي كانت تعتمز مشاركة الجزائر بها، إلى الرباط. يذكر أن الولايات المتحدة سحبت أخيراً عرضها السابق لتزويد الجزائر بتكنولوجيا الاستخبارات والتنصت والاستطلاع الذي تنفذه «رايثيون»، ويقضي بتحويل طائرات من نوع «بيشكرافت 1900» إلى طائرات تجسس، الأمر الذي قد يدفع الجزائر إلى التفكير في توجهه نحو إيطاليا لشراء طائرات من طراز «ألينيا ماك - 27» لتحويلها إلى طائرات تجسس.

أما المهم في القضية، فهو أن تمويل البرنامج المغربي سيكون بمساعدة دول خليجية حليفة للمملكة بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتحرص الرياض على زيادة مساعداتها للرباط التي وافقت بسهولة على المشاركة في الحرب التي تشنها منذ أكثر من عامين على اليمن. وسيكون التمويل الخليجي رسمياً عبر «التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب» الذي أطلقه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. ومن جهة أخرى، تعهدت السعودية والإمارات تمويل قوة الحدود المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد) المجاورة للجزائر.

الخيارات المتاحة أمام محامي «الرفيق» ليست واسعة، واحلاها مر

بالإضافة إلى كونه سيجعل عنان مواطناً عادياً بعد تقاعده، ما يعني أنه سيمكن التحقيق معه في النيابة العامة المدنية وليس العسكرية في أي جرائم أو مخالفات خلال المدة التي كان يعمل فيها داخل القوات المسلحة، بما في ذلك قتل المتظاهرين.

وفق المصادر نفسها، فإن ملفات عنان موجودة بالكامل لدى القضاء العسكري، ومحامو الفريق يدركون جيداً صعوبة موقفه من الناحية القانونية والعقوبات المشددة التي تنتظره والتي تفوق بمراحل عقوبة السجن المشدد لسنوات، أي التي حكم بها على العقيد أحمد قنصوة، على خلفية إعلان الأخير اعتزاهم الترشح للانتخابات الرئاسية بالجزيرة العسكرية.